



الجزء 1: حقوق الإنسان العامة - مقدمة

حقوق الإنسان هي حقوق وحريات أساسية يستحقها جميع البشر. وهي حقوق متأصلة لجميع البشر بغض النظر عن العرق، الجنس، الجنسية، الإثنية، اللغة، الدين، التوجه الجنسي، أو أي وضع آخر. تشمل حقوق الإنسان الحق في الحياة والحرية، الترر من العبودية والتعذيب، حرية الرأي والتعبير، الحق في العمل والتعليم، وغيرها الكثير. يحق للجميع التمتع بهذه الحقوق دون تمييز. تعتبر حقوق الإنسان مهمة للأشخاص الصم - فمن خلال حقوق الإنسان، يحق للأشخاص الصم ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية على قدم المساواة مع الجميع. للأشخاص الصم الحق في استخدام لغة الإشارة، والحصول على مترجم لغة الإشارة، والحصول على تعليم ثنائي اللغة.

بموجب معاهدات حقوق الإنسان، تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان. يحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان الالتزامات التي يجب على الدول احترامها. من خلال الانضمام إلى المعاهدات الدولية، تتحمل الدول التزامات وواجبات بموجب القانون الدولي لاحترام وحماية وتحقيق حقوق الإنسان. الالتزام بالاحترام يعني أن الدول يجب أن تمتلك عن التدخل في التمتع بحقوق الإنسان. ويطلب الالتزام بالحماية من الدول حماية الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان. أما الالتزام بتحقيق الحقوق فيعني أن الدول يجب أن تتخذ إجراءات إيجابية لتسهيل التمتع بالحقوق الأساسية.

من خلال التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، تلتزم الحكومات بوضع تدابير وتشريعات محلية تتوافق مع التزاماتها وواجباتها بموجب المعاهدات. لذلك، يوفر النظام القانوني المحلي الحماية القانونية الرئيسية لحقوق الإنسان المضمونة بموجب القانون الدولي. ويساهم المستوى الإقليمي والدولي في ضمان احترام حقوق الإنسان وتنفيذها وإنفاذها على المستوى المحلي.

ومع ذلك، فإن الحكومات ليست المسؤولة الوحيدة عن ضمان حقوق الإنسان. المهمة المشتركة لجميع منظمات المجتمع المدني (CSO) والمنظمات غير الحكومية (NGOs) هي احترام وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية دون أي تمييز على جميع مستويات الحياة. تُعد جمعيات الوطنية للصم (NADs) أيضًا منظمات مجتمع مدني، وتلعب دورًا رئيسيًا في أنشطة حقوق الإنسان لمجتمعات الصم. عادةً ما يكون للمنظمات الخاصة بالصم دور مهم في تحسين وضع الأشخاص الصم، والدفاع عن حقوقهم الإنسانية وحقوقهم في لغة الإشارة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان للصم، ومساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان. لذلك، من الضروري أن تتعلم المنظمات الخاصة بالصم عن حقوق الإنسان لأن هذه المعرفة يمكن أن تجعل عملهم أكثر فعالية إذا قاموا بدمج نهج حقوق الإنسان في عملهم اليومي. يساعد معرفة حقوق الإنسان في فهم كيفية تحقيق الشمولية.

هنا، تُعتبر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) ذات أهمية كبيرة للأشخاص الصم. تم إنشاؤها لأن معايير حقوق الإنسان لم تكن تصل إلى الأشخاص الصم وغيرهم من ذوي الإعاقة. إنها تأمل التركيز من المنظور الطبي إلى نموذج حقوق الإنسان للإعاقة. وبالتالي، كانت هناك حاجة إلى اتفاقية منفصلة لضمان تغطية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز.



الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

التزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين في العالم. لتحقيق هذا الهدف، أنسأت الأمم المتحدة لجنة حقوق الإنسان في عام 1946 ووضعت على عاتقها مهمة إعداد وثيقة توضح معنى الحقوق والدريات الأساسية التي تم الإعلان عنها في الميثاق. في 10 ديسمبر 1948، تم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) من قبل 56 عضواً في الأمم المتحدة. كان التصويت بالإجماع، على الرغم من أن ثمانين دولاً اختارت الامتناع عن التصويت.

غير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مفهوم حقوق الإنسان الذي قاده ميثاق الأمم المتحدة - بمعنى أن كيفية تعامل الحكومة مع مواطنيها أصبحت الآن مسألة تثير قلقاً دولياً مشروعًا، وليس مجرد قضية محلية. يعلن الإعلان أن جميع الحقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة. كان تأثير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كبيراً. فقد تم دمج مبادئه في دساتير معظم الدول البالغ عددها أكثر من 185 دولة التي تنتهي إلى الأمم المتحدة. على الرغم من أن الإعلان ليس وثيقة ملزمة قانونياً، فقد حقق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مكانة القانون الدولي.

هكذا منذ عام 1948 حتى 1966، كانت المهمة الرئيسية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هي إنشاء مجموعة من قوانين حقوق الإنسان الدولية استناداً إلى الإعلان، وتأسيس الآليات الالزمة لتنفيذها واستخدامها. أنتبه للجنة حقوق الإنسان وثيقتين رئيسيتين: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR). أصبح كلاهما قانوناً دولياً في عام 1976. مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشكل هذان العهدان ما يُعرف بـ "الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان". يركز العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على قضايا مثل الحق في الحياة، حرية التعبير، الدين، والتصويت. بينما يركز العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الغذاء، التعليم، الصحة، والمأوى. يعلن كلا العهدين هذه الحقوق لجميع الناس ويحظيان التمييز.

بالإضافة إلى العهود في "الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان"، اعتمدت الأمم المتحدة أكثر من عشرين معاهدة رئيسية تفصل حقوق الإنسان بشكل أكبر. تشمل هذه المعاهدات اتفاقيات لمنع وتحريم الانتهاكات المحددة مثل التعذيب والإبادة الجماعية، وحماية الفئات الضعيفة مثل اللاجئين (اتفاقية وضع اللاجئين، 1951)، النساء (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979)، الأطفال (اتفاقية حقوق الطفل، 1989) والأشخاص ذوي الإعاقة (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006). تشمل الاتفاقيات الأخرى التمييز العنصري، منع الإبادة الجماعية، الحقوق السياسية للمرأة، حظر العبودية والتعذيب. وقد أنشأ كل من هذه المعاهدات لجنة من الخبراء لمراقبة تنفيذ أحكام المعاهدة من قبل الدول الأطراف فيها.

هناك تسع اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان. وقد أنشأ كل من هذه الاتفاقيات لجنة من الخبراء لمراقبة تنفيذ أحكام المعاهدة من قبل الدول الأطراف. ويتم تعزيز بعض هذه المعاهدات ببروتوكولات اختيارية تتناول قضايا محددة.



الحقوق:

- الحق في الحياة
- حظر التمييز
- حظر العبودية والعمل القسري
- حظر التعذيب
- الحق في الاعتراف به كشخص
- حظر الاحتجاز التعسفي
- الحق في محاكمة عادلة
- الحق في الجنسية
- الحق في الخصوصية والحياة الأسرية
- حرية التنقل
- الحق في اللجوء
- الحق في الزواج وتأسيس أسرة
- الحق في الملكية
- حرية الآراء والأفكار والدين
- حرية التعبير والرأي
- حرية التجمع والانضمام إلى الجمعيات
- الحق في المشاركة
- الحق في الضمان الاجتماعي
- الحق في العمل
- الحق في مستوى معيشي ملائم
- الحق في الراحة وترفيه
- الحق في التعليم
- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والمجتمع
- الحق في التنمية
- الحقوق تترتب عليها التزامات

هناك اتفاقيات إقليمية مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1950، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام 1981، واللجنة العربية لحقوق الإنسان عام 1969، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام 1969.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

جاءت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) استجابةً لحقيقة أن الاتفاقيات السابقة لحقوق الإنسان على الرغم من أنها توفر إمكانات كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هذه الإمكانات لم يتم استغلالها بشكل كافٍ. كان الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون محروميين من حقوقهم الإنسانية ومهماشين في المجتمع في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، يعيش 650 مليون شخص في العالم مع إعاقة. من هؤلاء، يعيش 80% في البلدان النامية. كما أن 90% من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان النامية لا يلتحقون بالمعارض، وتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة لمزيد من التمييز. لذلك، تحدد الاتفاقية الالتزامات القانونية على الدول لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فهي لا تنشئ حقوقاً جديدة. تم اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر 2006، وافتتحت للتوقيع في مارس 2007، ودخلت حيز التنفيذ في مايو 2008. تتماشى هذه الاتفاقية مع الالتزامات الدولية الأخرى والنظم التشريعية الوطنية



يحتاج الأشخاص الصم إلى الاتفاقية لأن معايير حقوق الإنسان لا تصل إليهم بشكل كافٍ. هناك حاجة إلى اتفاقية منفصلة لضمان أن تغطي حقوق الإنسان الأشخاص الصم دون تمييز. تعمل جميع المواد في الاتفاقية جنباً إلى جنب مع المعاهدات الأخرى لحقوق الإنسان على تعزيز مكانة لغات الإشارة وحقوق الأشخاص الصم. وبالتالي، ستغير الاتفاقية حياة الأشخاص الصم بعد المصادقة عليها وتطبيقها في التشريعات الوطنية، لأنها تحول التركيز من النموذج الطبي للإعاقة إلى نموذج حقوق الإنسان.

لماذا تعتبر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) مهمة؟

- تعترف بلغات الإشارة كلغات وتعتبرها متساوية للغات المحكية.
- تضمن الحق في الحصول على مترجمين محترفين للغة الإشارة.
- تضمن الحق في التفاعل بلغة الإشارة، والحصول على المعلومات، والتعبير عن النفس بلغة الإشارة أيضاً في التفاعلات الرسمية.
- تدعو إلى الاعتراف بلغات الإشارة وتسهيل استخدامها.
- تسهل التعلم بلغة الإشارة وتعزز الهوية اللغوية لمجتمع الصم.
- تضمن أن تحمل الدول مسؤولية توظيف معلمين مؤهلين في لغات الإشارة، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة، وموظفين ذوي مهارات، ومواد تعليمية.
- تمعن الصم الحق في الاعتراف بلغات الإشارة، وثقافة الصم، والهوية اللغوية.

تشدد الاتفاقية على أنه لا يمكن التمييز ضد أي شخص بسبب لغته وحقوقه اللغوية. في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يتم ذكر لغة الإشارة 8 مرات في 5 مواد مختلفة.

المادة 2: التعريف

توجد خمس تعاريفات فرعية: الاتصال، اللغة، التمييز على أساس الإعاقة، التيسير المعقول، والتصميم الشامل. التعريف لـ "اللغة" هو كما يلي: "اللغة" تشمل اللغات المحكية ولغات الإشارة وأشكال أخرى من اللغات غير المحكية.

" مما يعني أن لغات الإشارة تُعتبر متساوية للغات المحكية."

المادة 9: الوصول

9.2 (ه) "توفير أشكال المساعدة المباشرة والوسطاء، بما في ذلك المرشدين، القارئين، ومتجمعي لغة الإشارة المحترفين، لتسهيل الوصول إلى المباني وغيرها من المنشآت المفتوحة للجمهور."

"مترجمو لغة الإشارة المحترفون" تعني أن الدول تتحمل مسؤوليات تعزيز وتطوير تدريب المترجمين في لغة الإشارة، والحصول على درجات علمية، والتسجيل، وتسهيل خدمات الترجمة، وتعزيز الوصول إلى المترجمين.

المادة 21: حرية التعبير والرأي، والوصول إلى المعلومات



21(ب): "قبول وتبسيط استخدام لغات الإشارة، والكتابة بطريقة برييل، والوسائل البديلة والمعززة للتواصل، وجميع وسائل وأنماط وصيغ التواصل القابلة للوصول التي يختارها الأشخاص ذوي الإعاقة في التفاعل الرسمي".

هذا يعني أنه من المهم التأكيد على أن لغة الإشارة ليست مجرد لغة يستخدمها مجتمع الصم في تفاعلاتهم، بل يجب أيضًا الموافقة على لغات الإشارة في التفاعلات الرسمية. على سبيل المثال، يجب أن يكون للأشخاص الصم الحق في تقديم مستند بلغة الإشارة واستلام رد بلغة الإشارة. لديهم الحق في التصرف واستلام المعلومات في المحكمة والشرطة، والحصول على معلومات حول صحتهم بلغة الإشارة، والحصول على التعليم بلغة الإشارة، وتواجد مترجمي لغة الإشارة في مكان عملهم، والوصول إلى المعلومات، والحصول على إرشادات المستهلك بلغة الإشارة، وتلقي العلاج والخدمات الأخرى بلغة الإشارة.

21(ه): "الاعتراف وتعزيز استخدام لغات الإشارة"

هذا يعني أنه يجب الاعتراف بلغة الإشارة إما في التشريعات أو في السياسات العامة والبرامج. وبالتالي، فإن الأمر مهم جدًا لمجتمع الصم وله تأثير كبير على حقوقهم اللغوية. كما يعني أن الأشخاص الصم من جميع الأعمار لديهم الحق في استخدام لغة الإشارة، مما يعني أنه لا ينبغي إجبار الأطفال الصم على تغيير لغتهم أثناء نموهم. يشمل تعزيز لغة الإشارة أيضًا دعم المنشورات بلغة الإشارة، والتعليم، والبحث، والاستخدام العام.

يشمل الحق في استخدام اللغة الأم/اللغة الأولى، الحق في تعلم لغة الإشارة، الحق في متابعة الدراسات بلغة الإشارة والحصول على تعليم ثانوي اللغة/متعدد اللغات، الحق في الوصول إلى تعليم عالي الجودة ومعلمين مؤهلين، والحق في استخدام لغة الإشارة في جميع مجالات الحياة، مثل المستشفيات، والشرطة، والعمل، والثقافة.

المادة 24: التعليم

24.3(ب): "تسهيل تعلم لغة الإشارة وتعزيز الهوية اللغوية لمجتمع الصم"

تعتبر هذه المادة مهمة لأن استخدام لغة الإشارة في التعلم يجب ألا يكون محظوظًا. ومع ذلك، للأسف، هذه هي الحقيقة المحزنة في غالبية البلدان.

24.3(ج): "ضمان أن يتم تعليم الأشخاص، وخاصة الأطفال الذين هم مكفوفون أو صم أو مزدوجو الإعاقة (الصم والمكفوفون)، باللغات والأنماط ووسائل الاتصال الأكثر ملاءمة للفرد، وفي بيئات تعزز النمو الأكاديمي والاجتماعي إلى أقصى حد".

تعني هذه المادة أن التعليم للصم يجب أن يكون بتلك اللغات وفي بيئه تضمن أقصى تطور معرفي واجتماعي. بالنسبة للأشخاص الصم، يعني هذا لغة الإشارة وبيئة تعليمية ثنائية اللغة.

24.4 من أجل المساعدة في ضمان تحقيق هذا الحق، يجب على الدول الأطراف اتخاذ التدابير المناسبة لتوظيف المعلمين، بما في ذلك المعلمين ذوي الإعاقة، الذين يتمتعون بالكفاءة في لغة الإشارة وأو طريقة برييل، وتدريب



المهنيين والموظفين الذين يعملون في جميع مستويات التعليم. يجب أن يتضمن هذا التدريب التوعية بالإعاقة واستخدام وسائل وأوضاع وصيغ التواصل المعززة والبديلة المناسبة، والتقنيات والمواد التعليمية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة".

بالنسبة للأشخاص الصم والمكفوفين، فإن العبارة "معلمين ... المؤهلين في لغة الإشارة و/أو طريقة بيل" مهمة للغاية لأنها ستشكل تحديات كبيرة لتدريب المعلمين في العديد من البلدان. إن جودة مهارات لغة الإشارة تعد مطلباً أساسياً هنا، بالإضافة إلى إتاحة الوصول لبرامج تدريب المعلمين للأشخاص الصم ومعرفة الموظفين الآخرين بلغة الإشارة والمسائل التي تساهم في تطوير تعلم الطلاب الصم.

المادة 30: المشاركة في الحياة الثقافية والترفيهية وتسليمة ومارسة الرياضة

30.1: "تعترف الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة على قدم المساواة مع الآخرين في الحياة الثقافية" تشير المواد الثقافية هنا إلى البرامج التلفزيونية، والأفلام، والمسرح، والأنشطة الثقافية الأخرى، بالإضافة إلى الأماكن والفضاءات الثقافية (مثل المتاحف) والمعلومات التي ينبغي أن تكون بسيطة الوصول.

30.4: "يحق للأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، الاعتراف والدعم لهويتهم الثقافية واللغوية الخاصة، بما في ذلك لغات الإشارة وثقافة الصم"

يعني هذا أنه بالإضافة إلى الحقوق المتساوية في المشاركة الثقافية، ينبغي أيضاً الاعتراف والدعم للغات الإشارة وثقافة الصم.

الجزء 2: أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة هي أداة قوية وذرية طريق واضحة للقضاء على الفقر، وتقليل عدم المساواة، وإنقاذ الكوكب. بدأت الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمانحون في التوافق مع أهداف التنمية المستدامة. تم اعتماد أجندة 2030 في سبتمبر 2015، بعد ثلاث سنوات من المناصرة القوية والمناقشات الحامية والتواترات التي لا مفر منها بين منظمات المجتمع المدني والحكومات لضمان تضمين أولويات الجميع. تعتبر هذه الأجندة خليفة لأهداف التنمية الألفية التي كانت موجهة فقط للدول النامية. أهداف التنمية المستدامة هي الأهداف المحددة لتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة. أجندة 2030 للتنمية المستدامة هي خطة عمل تهدف إلى إنهاء الفقر بجميع أشكاله. وهي خطة شاملة، مما يعني أنه يجب على جميع الدول تنفيذها. أجندة 2030 للتنمية المستدامة وأهدافها تشكل التزاماً عالمياً من قبل 193 من قادة العالم لإنهاء الفقر، وتقليل عدم المساواة، وإنقاذ الأرض. تحتوي أهداف التنمية المستدامة على 17 هدفاً، و9169 غاية، و230 مؤشراً. شعار أجندة 2030 هو: "عدم ترك أحد خلف الركب"، وهو أمر مهم جداً للأشخاص الصم. يتم ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة 9 مرات في أجندة 2030 و19 مرة في أهداف التنمية المستدامة.

من منظور وطني، هناك تداخل كبير بين أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). هناك ثلاثة أهداف فقط في أهداف التنمية المستدامة لا ترتبط بشكل مباشر بأي من مواد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (12: الاستهلاك، 14: الحياة تحت الماء، و15: الحياة على اليابسة).



يجب استخدام أهداف التنمية المستدامة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة معاً عند الدعوة إلى حقوق الأشخاص الصم في بلادك.

الفرق بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) هو أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ملزمة قانونياً و يجب تنفيذها ومراقبتها في كل دولة عضو قامت بالتصديق عليها. أما أهداف التنمية المستدامة فهي التزام سياسي من قادة العالم وليس ملزمة قانونياً. ومع ذلك، من المتوقع أن تبني الدول هذه الأهداف وتضع إطاراً وطنياً لتحقيق تلك الأهداف الـ17. تتحمل الدول مسؤولية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة في بلادها من خلال جمع البيانات بجودة ودقة وفي الوقت المناسب. وكما هو الحال مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب دمج أهداف التنمية المستدامة في القوانين والسياسات والميزانيات لتنفيذها. وبينما تركز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الإعاقة، فإن أهداف التنمية المستدامة تدمج حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في كل مناحي الحياة. ويشير ممثلو أهداف التنمية المستدامة إلى أن هذا لا يشمل "حركة الإعاقة" فقط، بل جميع أصحاب المصلحة.

لا ينبغي إعطاء أولوية لهدف على حساب آخر. تُعد أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف غير القابلة للتجزئة، وهي مترابطة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده دون ترك أي شخص خلف الركب. ومع ذلك، تميل بعض الحكومات إلى التركيز على بعض الأهداف (غالباً الأهداف المتعلقة بالبيئة). ومن الصعب دعم جميع الأهداف، لذا يجب على جمعيات الصم التركيز على الأهداف التي تهمهم.

يجب على الجمعيات الوطنية للصم استخدام أهداف التنمية المستدامة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة معاً. تشكل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق/منصة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعكس صحيح. ومن خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيتوفر المزيد من البيانات لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. يجب على الجمعيات الوطنية للصم وحلفائهم العمل على توفير هذا الترابط والتكامل بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة لضمان إدماج الصم.

شارك في تصميم الاستعراض الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة في بلادك.

تعتبر الجمعية الوطنية للصم (NAD) عضواً في المنظمة الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في بلادك. ينبغي أن تكون لديك علاقة تعاون جيدة مع هذه المنظمة الشاملة والمشاركة في المجتمعات. وبهذه الطريقة، يمكنك ضمان إدراج وجهات نظر الصم في الاستعراض. تمثل المنظمة الشاملة عادةً في التحالف المدني لأهداف التنمية المستدامة، حيث تسلط الضوء على وجهات النظر حول المشاكل التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الصم، في بلادك. سيتم إرسال قائمة القضايا إلى الوكالات الحكومية ذات الصلة. الجهة الحكومية المعنية هي المسئولة عن تصميم التقرير الوطني.

شارك في تصميم التقرير الموازي لبلادك.

هناك طريقة أخرى لك كجمعية وطنية للصم (NAD) للمشاركة في تصميم التقرير الموازي لبلادك. هذا التقرير يختلف عن التقرير الذي تقدمه الوكالة الحكومية في بلادك. يتم إعداد هذا التقرير من قبل المنظمات المدنية في بلادك. شارك في المجتمعات التي تنظمها المنظمة الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في بلادك. ستقوم هذه المنظمة بجمع جميع المعلومات القيمة التي ستقدمها إلى التحالف المدني لأهداف التنمية المستدامة، وهو المسئول عن تصميم التقرير الموازي.



شارك في إعداد البيان الذي يقرأ بعد تقديم تقرير بلدك.

عادةً ما تقدم جميع الدول استعراضها الوطني الطوعي في الأمم المتحدة، ويكون العرض حوالي 20 دقيقة. بعد العرض، يقرأ المجتمع المدني بيانيه حول التقرير، والذي لا يتجاوز دققيتين كحد أقصى. كيف يمكن للجمعيات الوطنية للصم (NADs) أن تشارك في هذا البيان؟ يمكن لجمعيتك الوطنية للصم أن تشارك في مجموعة أصحاب المصلحة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي جزء من مجموعة أصحاب المصلحة الرئيسية. هذه المجموعة هي المسؤولة عن تقديم البيان بعد تقديم بلدك.

الجزء الثالث: حقوق الإنسان للأشخاص الصم - منظور الصم

لقد أعادت العديد من القوانين والوثائق الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UN CRPD) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، قضايا حقوق الإنسان إلى الأجندة السياسية. لقد ساهمت هذه القوانين والوثائق في خلق مجال جديد للتنمية الاجتماعية المستدامة من خلال إشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. لذلك، يجب على المنظمات التي يقودها الصم وقادتها التعرف على حقوق الإنسان. تم اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لأن الأشخاص ذوي الإعاقة قد حُرموا من حقوقهم الأساسية وحربيتهم.

وبسبب التحيزات المجتمعية والافتراضات الخاطئة، غالباً ما يتم تجاهل أو إنكار حقوق الأشخاص الصم. هناك ست مجالات تعتبر فيها حقوق الإنسان للصم ذات أهمية خاصة: حقوق لغة الإشارة، الثقافة الصماء والهوية اللغوية، التعليم الثنائي اللغة، إمكانية الوصول، فرص العمل المتكافئة، والمشاركة المتساوية.

حقوق لغة الإشارة

حقوق لغة الإشارة تعني حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة باكتساب اللغة منذ الولادة. تتيح لغة الإشارة للأطفال الصم التواصل الكامل مع الآخرين وتحسن من مهاراتهم الإدراكية والاجتماعية. تؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UN CRPD) أن لغة الإشارة لا تنفصل عن حقوق الإنسان للأشخاص الصم: بدون لغة الإشارة، لا يكون الأشخاص الصم متساوين. هناك أدوات لحقوق الإنسان تدعم حقوق لغة الإشارة

- المادة 2 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD): توضح أن لغات الإشارة متساوية في المكانة مع اللغات المنطقية.
- المادة 21. ب من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD: تتيح للأشخاص الصم اختيار الطريقة التي يرغبون بها في إعطاء وتلقي الاتصالات الرسمية، بما في ذلك بلغة الإشارة.
- المادة 21. ه و 24.3 ب من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD: تلزم الحكومات بتشجيع تعلم لغة الإشارة وتعزيز الهوية اللغوية لمجتمع الصم.
- المادة 23.3 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD: تطلب من الحكومات تقديم معلومات وخدمات ودعم شامل ومبكر للأطفال ذوي الإعاقة وعائلاتهم، بما في ذلك المعلومات حول ثقافة الصم، ولغة الإشارة، والتعليم الثنائي اللغة.



الثقافة الصماء والهوية اللغوية

مثل أي مجموعة من الناس الذين يشتركون في لغة مشتركة، يمتلك الأشخاص الصم ثقافتهم الخاصة. تتضمن هذه الثقافة المعتقدات والموافق والتأريخ والأعراف والقيم والتقاليد الأدبية والفنون التي يشاركونها الأشخاص الصم في نفس المجتمع أو البلد. تشتراك المجتمعات الصماء في لغة إشارة وتراث مشترك، وبالتالي يعتبرون أنفسهم جزءاً من أقلية ثقافية ولغوية. تنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) على أنه يجب الاعتراف بثقافة الصم ودعمها كحق من حقوق الإنسان الأساسية. هناك أدوات لحقوق الإنسان تدعم ثقافة الصم والهوية اللغوية:

- المادة 30.4 من CRPD: تتطلب من الحكومات الاعتراف والدعم للهوية الثقافية واللغوية الخاصة، بما في ذلك لغات الإشارة وثقافة الصم.

التعليم الثنائي اللغة

حوالي 56 مليون شخص أصم، أي 80% من بين 70 مليون شخص أصم في العالم اليوم، لا يتلقون أي تعليم على الإطلاق. كل شخص أصم له الحق في التعليم الثنائي اللغة، وهو نهج اجتماعي ثقافي يستخدم لغة الإشارة كلغة للتعليم، مع التأكيد بشكل متساوٍ على استخدام اللغة أو اللغات المكتوبة في ذلك البلد. لكي ينجح الصم أكاديمياً ويتم تضمينهم اجتماعياً، يجب أن يكونوا في بيئات ثنائية اللغة مع نعاذج أدوار وطلاب صم آخرين.

ينبغي على جمعيات الصم أن تتح حوكومات الوطنية والمحلية والإقليمية، وكذلك المؤسسات التعليمية العامة والخاصة، على ضمان حق التعليم للمتعلمين الصم من خلال توفير التعليم الثنائي اللغة لهم. سيمكنهم ذلك من تحقيق أقصى إمكاناتهم وضمان وجود أقران صم لتطوير هوية لغوية وثقافية قوية؛ والتشاور مباشرة مع الأشخاص الصم وجمعياتهم حول أفضل السبل لتلبية احتياجاتهم التعليمية، وتدريب وتوظيف وترقية المعلمين المؤهلين الذين يجيدون لغة الإشارة، خاصة المعلمين والمساعدين والمساعدين الذين هم من الصم.

هناك أدوات لحقوق الإنسان تدعم التعليم الثنائي اللغة:

- **بيان سلامنكا وإطار العمل للتعليم الخاص** (الفقرة 21 في الصفحة 18): تناول الحق في تلقي التعليم بلغة الإشارة الوطنية للأطفال الصم.
- **المادة 24.1 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)**: تلزم الحكومات بضمان نظام تعليمي شامل على جميع المستويات.
- **المادة 24.3 ب من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)**: تضمن الحق في تعلم لغة الإشارة وتعزز الهوية اللغوية لمجتمع الصم.
- **المادة 24.4 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)**: تلزم المعلمين الذين يدرسون الأطفال الصم بأن يكونوا مؤهلين في لغة الإشارة.
- **الهدف 4.5 من أجندة 2030**: القضاء على التفاوتات بين الجنسين في التعليم وضمان الوصول المتساوي إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة بحلول عام 2030، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال في المواقف الضعيفة.
- **الهدف 4. من أجندة 2030**: بناء وترقية المرافق التعليمية التي تراعي الطفل ذي الإعاقة والجنس، وتوفير بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع.



إمكانية الوصول

إن عدم توفر إمكانية الوصول يحول دون مشاركة الأشخاص الصم في تبادل المعلومات وتعلمها مع الآخرين. ينبغي أن تكون المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة متاحة عبر الترجمة إلى لغة الإشارة، والترجمة التنبية، وأو الترجمة الفورية المغلقة. يعد توفير الوصول إلى مترجمي لغة الإشارة عاملًا أساسياً لإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية، والتوظيف، والرعاية الاجتماعية، أو أي خدمات حكومية أخرى. هناك أدوات حقوق الإنسان التي تدعم إمكانية الوصول:

- **المادة 9 و 21 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):** تلزم الحكومات بتوفير إمكانية الوصول إلى المعلومات والاتصالات.
- **الهدف 11.2 من أجندة 2030:** بحلول عام 2030، توفير الوصول إلى أنظمة نقل آمنة، ويسيرة التكلفة، ومتاحة، ومستدامة للجميع، وتحسين سلامة الطرق، لا سيما من خلال توسيع النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص في المواقف الضعيفة، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن.
- **الهدف 11.7 من أجندة 2030:** بحلول عام 2030، توفير الوصول الشامل إلى مساحات عامة آمنة، وشاملة، ومحضرة، ومتاحة، لا سيما للنساء والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة.

التوظيف المتساوي

على الرغم من أن معظم الدول تعترف بحق الأشخاص الصم في العمل وكسب الراتب، إلا أن القليل منها يمتلك تشريعات لمكافحة التمييز في مكان العمل التي تحمي الأشخاص الصم من التمييز في العمل. على سبيل المثال، هناك بعض الدول التي لا تسعح للأشخاص الصم بالحصول على رخصة قيادة. وهذا الأمر يقيّد فرصهم في العمل، وحربيتهم في الدرك، والوصول إلى مختلف المجالات الاجتماعية والحياة بشكل عام. على الرغم من أن هذه الدول قد لا تمتلك تشريعات تحظر التمييز بشكل صريح، فإن الممارسات الشائعة من قبل السلطات المخربة أو المؤسسات الأخرى المسؤولة عن إصدار رخص القيادة وتدريب السائقين تبدو أنها العقبات الرئيسية التي تواجه الأشخاص الصم في الحصول على رخصة قيادة.

توجد أدوات حقوق الإنسان التي تدعم فرص التوظيف المتساوي:

- **المادة 27 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):** تلزم الحكومات بتوفير "التعديلات المعقولة" (التعديلات والدعم) للموظفين الصم.
- **الهدف 8.5 من أجندة 2030:** بحلول عام 2030، تحقيق التوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية.

المشاركة المتساوية

يجب أن ينفع الأشخاص الصم بالوصول المتساوي للمشاركة في المجالات الشخصية وال العامة والسياسية مثل الجميع. في بعض البلدان، يواجه الأشخاص الصم التمييز ولا يستطيعون الزواج، أو وراثة الممتلكات، أو التصويت، أو الترشح للانتخابات، أو أن يصبحوا أعضاء في هيئة المحلفين، أو إنحاب الأطفال. من الضروري ضمان أن يتمكن الأشخاص الصم من تولي أدوار القيادة، حتى يتمكنوا من الدفاع بشكل مناسب عن حقوقهم والمشاركة في جميع عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بحياتهم. توجد أدوات حقوق الإنسان التي تدعم المشاركة المتساوية:



- **المادة 5 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):** تتطلب من الحكومات حظر جميع أشكال التمييز على أساس الإعاقة وضمان حماية قانونية متساوية وفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص الصم، ضد التمييز على جميع الأسس.
- **المادة 12 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):** تتطلب من الحكومة ضمان تعطى الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص الصم، بالأهلية القانونية على قدم المساواة مع الآخرين في جميع جوانب الحياة.
- **المادة 20 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):** تتطلب من الحكومة اتخاذ تدابير فعالة لضمان التنقل الشخصي بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص الصم.
- **المادة 29 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):** تتطلب من الحكومة ضمان وتعزيز بيئة تكفل المشاركة الفعالة والكافحة في الحياة السياسية والعلمية على قدم المساواة مع الآخرين، بما في ذلك الفرص.
- **المادة 23 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):** تتطلب من الحكومة اتخاذ تدابير فعالة ومناسبة للقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص الصم، في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والأسرة والأبوة وال العلاقات، على قدم المساواة مع الآخرين.
- **المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD):** تلزم الحكومات بتسهيل تعلم لغة الإشارة وتعزيز الهوية اللغوية لمجتمع الصم، لكي يتعمدوا المهارات الحياتية والتنمية الاجتماعية لتسهيل مشاركتهم الكاملة والمتساوية في التعليم وكمواطنين في المجتمع.
- **الهدف 10.2 من أجندة 2030:** بحلول عام 2030، تمكن وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن العمر، أو الجنس، أو الإعاقة، أو العرق، أو الإثنية، أو الأصل، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو أي وضع آخر

الاعتراف بلغة الإشارة

يمكن أن يحدث الاعتراف بلغة الإشارة الوطنية بطرق متعددة: في دستور الدولة أو من خلال تدابير قانونية أخرى، مثل وجود تشريع محدد للغة الإشارة، أو تشريعات خاصة بذوي الإعاقة، أو تشريعات أخرى. عند الدعوة للاعتراف بلغة الإشارة، يجب الاعتماد على المادة 21 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD): حرية التعبير والرأي، والحصول على المعلومات.

مثال على تشريع محدد للغة الإشارة هو قانون 2009 بشأن لغة الإشارة الهنغارية واستخدام لغة الإشارة الهنغارية، حيث ينص على أن "جمهورية هنغاريا تعترف بلغة الإشارة الهنغارية كلغة طبيعية مستقلة". في ألمانيا، يتم الاعتراف بلغة الإشارة ضمن تشريعات الإعاقة، حيث ينص قانون مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2002 على أن "لغة الإشارة الألمانية معترف بها رسمياً كلغة". مثال آخر هو قانون التعليم النرويجي لعام 1996، حيث ينص على "...لغة الإشارة النرويجية كلغة أولى".

يمكن أن يكون الاعتراف أيضاً من خلال قرار صادر عن البرلمان، كما هو الحال في السويد، حيث أصدر البرلمان قراراً في عام 1981 ينص على أن "الأشخاص الصم يجب أن يكونوا... ملتحقين بلغتهم البصرية/الإشارية، وللغة التي تحيط بهم في المجتمع، وهي اللغة السويدية". وقد أعلنت الحكومة البريطانية أن "لغة الإشارة البريطانية معترف بها كلغة بريطانية رسمية" في عام 2003. في إيطاليا، تم الاعتراف بها في المجلس الإقليمي لفال داوستا في عام 2006: "لغة الإشارة الإيطالية معترف بها كلغة".



في النمسا وأوغندا وفنلندا، يتم الاعتراف بلغة الإشارة في الدستور: "لغة الإشارة النمساوية معترف بها كلغة مستقلة" (المادة 8 من دستور 2005); "يجب على الدولة تعزيز تطوير لغة الإشارة للصم" (المادة 24 من دستور أوغندا، 1995)، و"حقوق الأشخاص الذين يستخدمون لغة الإشارة والأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة في الترجمة أو التفسير" (المادة 17 من دستور فنلندا، 1995).

دور ومسؤولية الجمعيات الوطنية للصم

من المهم أن تشارك الجمعيات الوطنية للصم في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، لأنها تغير حياة الناس في البلدان بعد التصديق عليها وتنفيذها. جميع هذه المواد، جنباً إلى جنب مع المعاهدات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان (حيث يتم رفض التمييز على أساس اللغة)، تعزز مكانة لغات الإشارة وحقوق الإنسان للأشخاص الصم. ستدعم الاتفاقية ثورة في حياة الأشخاص الصم في غالبية البلدان بعد التصديق عليها وتطبيقاتها في التشريعات الوطنية.

العمل في مجال المناصرة مهم لأنه من واجب الحكومة الوطنية تنفيذ الاتفاقية. المشاركة والخبرة والقيادة من قبل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (DPOs) والأشخاص الصم ومنظماتهم في جميع مراحل تنفيذ ورصد الاتفاقية أمر لا بد منه. تعتبر جمعيات الصم خبراء في القضايا المتعلقة بالأشخاص الصم، ويجب استشارتهم في أمور مثل تطوير التشريعات لتحقيق الشعار "لا شيء عنا دوننا". تذكر أنه إذا طلبت الحكومة من جمعيات الصم القيام ببعض الأعمال، فيجب عليها توفير التمويل اللازم.

من المهم أن تشارك في عملية إعداد تقارير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. بمجرد أن تعرف تقدم التقرير، يمكنك معرفة كيف يمكن لجمعيتك أن تشارك لتحقيق تغييرات إيجابية

- التصديق: يمكنك الضغط على حكومتك للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) إذا لم تكون قد فعلت ذلك بالفعل.
- تقارير الدولة: تأكد من أن جمعيتك الوطنية للصم يتم استشارتها من قبل الدولة. عند إعداد تقارير الدولة، يشدد اللجنة على أهمية مشاركة واستشارة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. قم بتقديم تقرير موازي للجنة. تشرع اللجنة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل معاً لتقديم تقرير موازٍ للجنة. من المهم أن تكون جمعيتك الوطنية للصم مشاركة في هذه العملية. يمكنك أيضاً اختيار تقديم تقرير خاص بك يتناول القضايا المتعلقة بالصم.
- مراقبة التنفيذ: يجب أن تضمن أن جمعيتك الوطنية للصم، بالتعاون مع المنظمات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة، نشطة في مراقبة تنفيذ التوصيات التي تقدمها لجنة الاتفاقية إلى حكومتك.



التحديات التي تواجه مجتمعات الصم في تنفيذ المواد

رغم اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، لا تزال هناك تحديات في تنفيذ المواد على مستوى عام لمجتمع الصم، خاصةً جمعيات الصم. واحدة من أكبر التحديات هي تفسير المواد وفهم مضمونها. على سبيل المثال، قد تفسر الحكومة الوطنية المادة بطريقة قد تؤدي إلى نتائج غير ملائمة لمجتمع الصم. مثال على ذلك هو عدم فهم مفهوم التعليم الثنائي اللغة. في بعض الدول، يُسألهُم فهم مفهوم الدمج للأشخاص الصم، المذكور في المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة، ويفسر على أنه تعليم في مدارس عامة. هذا يمكن أن يؤدي إلى فصل تواصلي في الفصول الدراسية دون التعرض للغة الإشارة أو الأشخاص الذين لديهم معرفة بالصمم. هذه مشكلة لأن المعلمين الذين يسمعون والذين يدرسون الطلاب الصم غالباً ما يكون لديهم معرفة محدودة بلغة الإشارة، ونادراً ما يتم استشارة خبراء التعليم من الصم، وتكون المواد التعليمية للأطفال الصم غير متاحة، والمدارس المخصصة للصم التي تعتمد بيئات لغة الإشارة لا تحظى بالدعم اللازم. تحدٍ آخر هو تحقيق الحقوق، والتقدم القانوني: كيف يمكن تحقيق حقوق الإنسان الدولية بحيث تؤدي إلى تغيير في التشريعات الوطنية.

بالنسبة لجمعيات الصم، قد يكون من الصعب تعلم فهم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) بالكامل وشرح وجهات نظرها وكيفية ارتباطها بمجتمع الصم بطريقة مفهومة. قد يكون من التحدي المشاركة والتعاون والتشبيك مع منظمات أخرى، وتأسيس شراكات. كما أنه من الصعب إقناع الجهات المانحة بتقديم الدعم لتطوير البرامج بحيث يمكن لجمعية الصم التركيز على التنفيذ وضمان تحقيق الاتفاقية في بلد़هم.